الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

واقع الاستثمار في العراق

الهيئة الوطنية للاستثمار.. المشاكل والحلول

بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار (وهيئات الاستثمار في المحافظات) والتي نجحت باستقطاب وجلب الكثير من الاستثمارات الى العراق حيث قامت بأصدار ومنح العديد من الرخص الاستثمارية لمشاريع عملاقة وكبيرة ومتوسطة في انحاء العراق كافة ولمختلف المشاريع الاستثمارية (مثل البناء والانشاءات والاستثمارات الصناعية والخدمات العامة... وغيرها) وفي فترة تعد قياسية اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الوقت القصير التي تشكلت به هذه الهيئة ، الا ان واقع الاستثمار في العراق مازال يعاني الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل عملية الاستثمار ونلخص هذه المشاكل بفقرتين رئيسيتين هما:

ابراهيم البغدادي

١. المشاكل والحلول
٢. المقترحات

اولاً المشاكل والحلول

١. ضعف المصارف والنظام المصرفي العراقي:

أ. ارتفاع معدل الفوائد المصرفية على القروض المالية: يتفق جميع الاقتصاديين بانه لايمكن ان يكون هنالك استثمار او تنمية مستدامة في العالم بدون نظام مصرفي جيد وبنوك قوية فمن غير المجدي اقتصاديا ان يقوم المستثمر بجلب ١٠٠٪ من ماله الخاص لغرض القيام بالاستثمار ، وتوجد في جميع انحاء العالم مؤسسات مالية ومصارف تدعم المشاريع الاستثمارية بالقروض المالية وتكون نسب الفائدة تتراوح بنسب ومعدل فوائد محددة عالمياً مع اضافة ارباح بسيطة جداً على هذه المعدلات العالمية كأن تكون ٠,٥٪ او ٠,٧٥٪ او ١٪ على اكثر تقدير، اما في العراق فان معدل الفوائد المصرفية يصل لاربعة او خمسة اضعاف معدل الفوائد العالمية حيث وصلت الفوائد لغاية ٢٥٪ عندما كان البنك المركزي يحتسب ٢٠٪ فوائد للمصارف واليوم فان الفوائد تتراوح

ب. (من ١٨٪ الى ٢١٪) حيث ان البنك المركزي يحتسب (من ١٦٪ الى ١٩٪) فوائد للمصارف العراقية وهذا بحد ذاته يعد من اهم اسباب عزوف المستثمرين ليس الاجانب فحسب بل حتى العراقيين وذلك لانهم يجدون القروض المصرفية المتاحة لهم للاستثمار في كافة انحاء العالم وبالذات الدول الاقليمية وبمعدلات فائدة لاتتجاوز الـ ٥ او ٦٪ وهو اقل بكثير مما يحصل عليه المستثمر من قروض في العراق ، لذا نقترح ان تكون الفائدة على القروض للمشاريع الاستثمارية تتراوح بين (٢ و ٣,٥)٪ فقط.

ت. ضعف المصارف العراقية: يعد ضعف رأسمال المصارف العراقية من اهم الاسباب غير المشجعة لقدوم المستثمرين الى العراق ففي الوقت الذي يوجد نحو ٢٧ مصرفاً اهلياً داخل العراق فان اكثر من نصف هذه المصارف رأسمالها لا يتجاوز الـ ٢٥ مليار دينار اي ما يعادل ٢٢ مليون دولار فقط ونحو ١٠ مصارف اخرى رأسمالها يتراوح مابين ٢٥ و ٥٠ مليار اي ما بين ٢٢ و ٤٤ مليون دولار وثلاثة او اربعة مصارف اخرى رأسمالها بين ٥٠ – ١٠٠ مليار فكيف لهذه المصارف ان تقرض المستثمرين بمثل هكذا رأس مال ضعيف مقارنة مع المصارف العالمية و الاقليمية الاخرى ، وقد تحول عمل المصارف الى نفس عمل السيارات المصفحة الناقلة للنقود الى البنك المركزي حيث اصبح المصرف مجرد واسطة لتسلم الودائع من المودعين ونقلها الى البنك المركزي وليستفيد من فارق الفوائد الناتج بين ما يأخذ من البنك المركزي من فوائد وما يعطيه الى المودعين ، ويوجد ايضاً ستة مصارف حكومية في العراق وهي:

١. مصرف الرافدين
٢. مصرف الرشيد
٣. المصرف العراقي للتجارة (TBI) والذي يتخصص بشكل كبير بنشاطات التجارة والاستيراد على وجه الخصوص للقطاعين الحكومي والخاص والذي تحمل عبئاً كبيراً في مجال تهيئة احتياجات الدولة و القطاع الخاص وقد نجح في ذلك الى درجة جيدة خاصة اذا ما علمنا انه تأسس سنة ٢٠٠٤.

وثلاثة مصارف حكومية تخصصية وهي:

٤. المصرف العقاري
٥. المصرف الصناعي
٦. المصرف الزراعي

وجميع هذه المصارف لاتستطيع اقراض المستثمرين بمبالغ تساعد انجاز استثمارات عملاقة اوكبيرة او حتى متوسطة فنقترح بان يتم دعم المصارف لغرض الاقراض في مجال الاستثمار فقط.

٢. البنى التحتية : نتيجة لانتهاج نظام اقتصادي خاطىء وانعكاس ذلك على مستوى البنى التحتية فقد كان ومايزال مستوى البنى التحتية في العراق سيئ جداً من الناحيتين (الاكتفاء والجودة) وعلى وجه الخصوص في مجال توفير الطاقة الكهربائية وهي التي تمثل عصب الحياة إضافة الى رداءة شبكات المياه وغيرها ، وحتى بعد سنة ٢٠٠٣ فبالرغم من المبالغ الكبيرة التي خصصت للبنى التحتية لم نلمس اي تغيير جذري حصل في مصادر الطاقة وشبكات المياه والطرق والجسور والمجاري وغيرها وان حصل فهو لا شيء يذكر بمستوى الطموح وللاسف فان هذا يعتبر احد اهم الاسباب التي ادت الى عدم رغبة المستثمرين للمجيء الى العراق فمن غير الممكن ان تكون هناك مصادر طاقة على مستوى عال من الاكتفاء والجودة والكفاءة في دول الجوار ويتجه المستثمر الى العراق لان ذلك يعني اضافة كلف اضافية كبيرة على كاهله نتيجة لحتمية تجهيز وبناء محطات لانتاج الطاقة لمشاريعه الاستثمارية إضافة لكلفة الوقود التشغيلي لهذه المحطات.

٣. الوضع الامني: بالرغم من التحسن الواضح في الوضع الامني وبمعدلات تعد جيدة وتحسب لصالح اداء الحكومة العراقية نتيجة شروعها في المصالحة الوطنية الا ان في واقع الامر فان المستثمر عندما يقارن الناحية الامنية في العراق مع النواحي الامنية في الدول الاقليمية فبالتأكيد لن تكون الكفة لصالحنا بكل المقاييس لذلك نأمل ان توفق الحكومة بتحقيق خطوات ايجابية اخرى باتجاه المصالحة الوطنية تضاف للخطوات الجيدة التي تمت من قبل مما سينعكس ذلك ايجاباً وبشكل مباشر وسريع على الوضع الامني.

٤. البيروقراطية والروتين: مع ان جميع المسؤولين الحكوميين العراقيين والاقتصاديين منهم على وجه الخصوص يؤكدون ويعملون جاهدين طيلة الفترة الماضية بعد سنة ٢٠٠٣ لترسيخ وتفعيل التغيير الذي يسعون جميعاً بحذوه في طبيعة الاقتصاد العراقي لتغيير (اقتصاد الدولة الشمولي) الى (الاقتصاد الحر) او (اقتصاد السوق) ومع ان التغيير قد تم فعلاً في الكثير من التفاعلات والتعاقدات الاقتصادية ولكننا لايمكننا ان نتخلص بسهولة من اهم الصفات السيئة لمنهج الاقتصاد الشمولي حيث ان (البيروقراطية والروتين) وهما الغالبتان في تعاملات وزارات ومؤسسات الدولة كافة ومنها بالتأكيد المؤسسات الاقتصادية ولكي نتخلص من هذه الصفة السيئة القديمة الجديدة فعلينا ان نكثف الجهود و التوصيات والمقررات التي تساعد الموظف الحكومي على اتخاذ القرارات بحرية وتجرد وبدون اي خوف او ضغوطات ، دعماً لايدلوجية الاقتصاد الحر. ٥. الافتقار للشفافية: وهي ايضاً تعتبر من اهم صفات الاقتصاد الشمولي وقد زادت بشكل كبير عما كانت عليه في الحقبة الماضية فعلى سبيل المثال تأخرت بعض المحافظات بتكوين الهيئات الاستثمارية الخاصة بها خوفاً من ان تأخذ هذه الهيئات دورها الذي اقره قانون الاستثمار رقم ١٣ والذي يعطيها الحق باتخاذ القرارات دون الرجوع الى اي مسؤول في المحافظة مما اعتبره البعض عملية سحب الصلاحيات منهم وهذا ما لايروق للكثيرين مما حدا ببعض المسؤولين في بعض المحافظات بترشيح اسماء تخصهم من بعيد او قريب ويرتبطون معهم بعلاقات وطيدة (لتمرير وايجاز) بعض الاجازات و القرارات لبعض المشاريع الاستثمارية تارة و(رفض وعرقلة) البعض الاخر من هذه المشاريع تارة اخرى.

٦. الثقافة الاستثمارية: ان العراق والعراقيين حديثو عهد بالثقافة الاستثمارية ليس على مستوى المواطن العادي فحسب بل وحتى على مستوى بعض المسؤولين الاقتصاديين الذين يحملون افكاراً بيروقراطية ، لذا نأمل ان نسعى لتكثيف الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والتي تعنى بشؤون الاستثمار وتعمل على زيادة الوعي لدى الجميع لشرح جدوى الاستثمار والفوائد التي سوف يجنيها العراق ليس الاقتصادية فقط بل حتى على تحسن اداء الوضع الامني عندما يتم القضاء على نسب كبيرة من البطالة وارتفاع مستوى الدخل لدى المواطن العراقي.

٧. قانون الاستثمار: مع ان قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يعد من القوانين الاستثمارية الجيدة ولكنه وبكل شفافية لايعتبر الافضل على المستوى الاقليمي في اقل تقدير، فعلى سبيل المثال وليس الحصر فان الارض تؤجر في كثير من دول الجوار لمدة (٩٩ سنة) في حين تعطى بموجب قانون الاستثمار العراقي لمدة (٥٠ سنة) قابلة للتجديد ونحن نتساءل لم لاتعطى الارض لمدة (٩٩ سنة) او تؤجر للمستثمر طيلة فترة بقاء المشروع الاستثماري قائماً مما سيعطي احساساً بالاطمئنان اكثر لدى المستثمرين.

ثانياً المقترحات

اولا: نقترح ان يصار لوضع خطة تسمى بـ (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) وبموجبها يتم تصنيف نوع الاستثمار الى اربعة مستويات وهي (A) و (B) و (C) و (D) ويخضع هذا التصنيف الى معيارين اساسيين هما:

١-الاهمية الستراتيجية لنوع المشروع الاستثماري. ٢- الموقع الجغرافي للمشروع الاستثماري.

فيتم تحديد امتيازات كل مستوى استثماري من خلال زيادة نسبة الاقراض المالي لحصة المستثمر العراقي في المشروع الاستثماري من المصارف العراقية بشكل طردي وكذلك تخفيض النسبة المئوية للفوائد على هذه القروض بشكل عكسي .

ثانيا : تحديد تخصيص مالي من الموازنة العامة لدعم المصارف الحكومية العامة والتخصصية لتمكينها من اقراض (المستثمرين العراقيين) حسب خطة (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) في الفقرة اولاً.

ثالثا : تأهيل القطاع المصرفي العراقي من خلال دعم البنوك الحكومية والاهلية والبدء بوضع خطة (تصنيف المصارف الاهلية) وفق معايير خاصة توضع من قبل وزارة المالية و البنك المركزي لتقييم البنوك الاهلية على ان يؤخذ بنظر الاعتبار بعض الفقرات المهمة مثل (حجم راس مال البنك والتزاماته المالية وحجم تداولاته المصرفية ...الخ) ويتم على ضوء هذه النتائج تحديد مستويات لهذه البنوك والبدء بعدها منح قروض لهذه المصارف وفق التصنيف اعلاه وعلى ان تخصص هذه القروض للمشاريع الاستثمارية للعراقيين او لحصصهم في المشروع حصراً .. فكأن تعطى قروض لبنوك الدرجة الاولى بما يعادل ثلاثة اضعاف راسمال البنك والدرجة الثانية ضعفين والثالثة ضعف واحد على ان تلتزم هذه البنوك الحكومية والاهلية بضوابط وآليات لمنح هذه القروض الاستثمارية حسب خطة (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) كما في الفقرة اولا وتحدد من قبل لجنة خاصة من الخبراء تؤلف من وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة الاستثمار واللجنة الاقتصادية في مجلس النواب الموقر واللجنة الاقتصادية العليا .

رابعا : بالنظر لكون البنك المركزي يودع مئات المليارات من الدنانير ولا يتم الاستفادة بل على العكس فانه يدفع نسب فوائد عالية للبنوك كما اسلفنا سابقاً، فنقترح ان يتم مناقشة امكانية الاستفادة من هذه المبالغ لغرض دعم اقراض المستثمرين وبمعدل فائدة مدن وحسب خطة (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) المقترح في الفقرة اولا افضل من ان تبقى هذه المبالغ مكدسة في خزينة البنك المركزي.

خامسا : العمل على ايجاد تشريع يعطي صلاحيات للهيئة الوطنية للاستثمار (للمصادقة او الرفض) على بعض او جميع المرشحين لعضوية هيئات الاستثمار في المحافظات وبموجب اسباب قانونية لتلافي ترشيح بعض الاعضاء لهذه الهيئات من غير الكفوئين وبطريقة غير شفافة خاصة وان اغلب المحافظات يغلب عليها الطابع العشائري في طبيعة العلاقات الاجتماعية.

سادسا : تأسيس شركة تأمين وطنية جديدة ترتبط بعلاقة شراكة مع شركة تأمين عالمية لكي يقوم المستثمرون بالتأمين على مشاريعهم الاستثمارية من خلال هذه الشركة وعلى ان تصدر بوالص التامين من الشركة العالمية لكي نتحاشى حصول اي قرار حجز مستقبلي على الاموال العراقية بموجب قرارات حكم سابقة على المؤسسات العراقية نتيجة المشاكل القانونية السابقة ، وبنفس آلية عمل مؤسسة (جي بي مورغن) والمصرف العراقي للتجارة (TBI) في المجال المصرفي.

سابعا: لغرض دعم الاستثمارات في المجال الصناعي ونظراً لتنوعه واهميته ولفقدان الاسواق للكثيرمن البضائع والمنتجات لتلبية حاجة المواطن العراقي نقترح انشاء خمسة مدن صناعية كبيرة تحوي على بنى تحتية متكاملة وحسب المواصفات العالمية على ان توزع مواقعها الجغرافية بطريقة تغطي اكبر مساحة ممكنة من العراق كأن تكون مواقعها في الثلاث محافظات الرئيسية(بغداد والبصرة والموصل) كمدن رئيسية وفي محافظة صلاح الدين واحدى محافظات الفرات الاوسط من اجل موازنة التوزيع الجغرافي.

ثامنا : لغرض تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي والصناعات الغذائية فنامل من الحكومة العراقية ان تعمل جاهدة للاسراع على ايجاد حل نهائي وجذري للمشكلة القديمة الجديدة والخاصة بتوقيع اتفاقيات ومعاهدات دولية مع (تركيا و سوريا) تنظم حصص المياه لضمان انسيابيتها في نهري دجلة والفرات اللذين يمثلان شريان الزراعة والثروة الحيوانية في العراق، الامر الذي يضمن للمزارعين العراقيين والمستثمرين وفرة المياه ، وسيكون ذلك دافعاً لزيادة الاستثمارات الزراعية في العراق.

تاسعا : العمل على انشاء مدينة اقتصادية حسب المواصفات العالمية يتم انجازها على ثلاث مراحل ولكل مرحلة فترة ٣سنوات للانجاز للتخفيف من الاعباء المالية على كاهل الموازنة العامة للدولة وتحوي هذه المدينة على عدد من المراكز التجارية والفنادق ومراكز التسوق والمعاهد التعليمية للدراسات الاقتصادية وسوق حرة ومطار صغير وعدد من البنوك وشركات التأمين العالمية (وبعض المنشآت الاقتصادية والخدمية المهمة)على ان يتم ربطها بطرق نقل برية حديثة وخط للسكك الحديدية.

نـفـط الـعـراق وتـداعـيـات الأزمـة الـمـالـيـة

عبد القادر شريف

الحسابات دقيقة وصارمة المكاسب، لكن لا احد يجرؤ على المغامرة.

هذه العبارة تقرأ الواقع الان: اذا ما اخذنا العراق كهدف ستراتيجي، بما يملكه من مخاطر جمة مستديمة، فان الشركات العالمية الكبرى، بعد النكسات الخريفية التي لحقت بالاقتصاد العالمي مؤخرا، لن تجرؤ على الدخول الى العراق من دون ضمانات مؤكدة ان الاوضاع مستقرة والامن راسخ الجذور وأن الارباح مضمونة.

الأزمة المالية الحالية تعد الاسوأ منذ بواكير القرن الماضي، وهي ازمة ستخلق حالة من التباطؤ في الاقتصاد العالمي، وتؤثر حركية البضائع؛ الامر الذي سيشكل تراجعا خطيرا في الطلب. هناك من يرى ان الازمة المالية لن تهب على العراق من جهاته المختلفة، ولكن النظرة الموضوعية تضعنا امام خسائر اخرى لا تقل خطورة عن الافلاس، وهي تباطؤ او توقف اعادة بناء العراق.

لا شك ان العراق حقق مكاسب اقتصادية، والوضع الامني الان قد تحسن. لكن الازمة المالية العالمية سوف تؤثر بصورة تدريجية في الاقتصاد العراقي مع انخفاض اسعار النفط وتراجعها الى مستويات ضعيفة قياسا بالطفرة التي سبقت الازمة العالمية، وعليه لابد من الاعتماد على تنويع عائدات الموازنة لعام ٢٠٠٩ عبر تفعيل القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة. كما ان الوضع العام في قطاع الخدمات اثبت الحاجة الى دخول الشركات العالمية للمساهمة لاعادة الحياة لقطاعات الماء والصرف الصحي والطاقة والقطاعات الاخرى. وعليه فان الحكومة العراقية ملزمة بترشيد الانفاق العام للموازنة ٢٠٠٩ وان تتعلم الانفاق المثمر متمسكة بالشفافية والحد من الفساد في مفاصلها.

ان محاولات الولايات المتحدة الامريكية اجراء حملة لتشجيع الاستثمار ودعمه عبر جذب وفود من شركات الاستثمار الاميركية والاوروبية في العراق كما حدث بين بنك ستي كروب ومصرف الوركاء العراقي، وبين جنرال الكتريك ووزارة الكهرباء ، وبعض الشركات في قطاع النفط مع وزارة النفط العراقية فضلا عن العديد من الشركات الامريكية العاملة في قطاع النفط التي قد تحصل على بعض العقود لدى مشاركتها في جولة التراخيص الاولى لتطوير الصناعات النفطية الذي أعلن عنها في شهر حزيران الماضي. ان محاولات الولايات المتحدة في هذا المجال ستكون محدودة نظرا لاتساع المجالات التي تحتاج الى بناء وتعمير كما ان هذه الشركات قد تتراجع عن التزاماتها في حالة استمرار التراجع وحصول خسائر كبرى وانهيارات.

تأثر العراق بالازمة المالية قد يستمر لعدة سنوات طالما بقي الهيكل الاقتصادي للدولة بصيغته غير المتوازنة وكذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية لذلك فان الإصلاحات وتمكين العراق من الانتقال إلى اقتصاد السوق باعتبارها مهمة جديرة بالاهتمام واحدى المفاصل الرئيسية للتغيير ستساهم في تقليل الضغط. إن الصيغة المقترحة وفق حزمة الإصلاحات المقدمة من صندوق النقد الدولي ليست عملية ولا مناسبة للأوضاع الحقيقية في العراق وذلك بسبب المبالغة بتشديد السياسة النقدية التي أفضت إلى عواقب سلبية على تطور الاقتصاد. وعليه ينبغي بالدرجة الاولى تأكيد حقيقة تلقي الاقتصاد العراقي لآثار وانعكاسات الازمة العالمية وبالتالي لابد من اعتماد المعالجات الضرورية للعديد من القضايا وفي مقدمتها انخفاض اسعار النفط ومدى تاثيرها في موازنة عام ٢٠٠٩. كما انه لابد من دراسة السياسة النقدية للبنك المركزي ومعرفة ان كان ينبغي ان تستمر في هذه السياسة، ام ان الضرورة تدعو الى اعادة النظر في ذلك بما ينسجم وتداعيات الازمة. من المتوقع ان الازمة المالية العالمية التي تتمثل في الوقت الراهن بالركود، ستتحول بعد فترة من الزمن الى الكساد وعلى الحكومة العراقية الحالية والحكومات القادمة ان تستدرك الخلل الهيكلي الاقتصادي وتعالجه، بدءاً من مراجعة شاملة لحسابات الموازنة لعام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الانخفاض المستمر في اسعار النفط وانتهاء بقضايا الانفاق والفساد. وعلى الحكومة ان تجري مناقلات في التخصيصات اذ لابد من زيادة الانتاج المحلي الزراعي والصناعي لتجنب العجز العام.

لقد أدت الازمة الاقتصادية التي يعانيها العالم كله في الخريف الجاري الى تقليص امكانات الشركات العالمية الكبرى التي تعتمد على الاستثمار لتنمية أعمالها التجارية. وكذلك ادت هذه الازمة الى انخفاض سريع للامكانات الاستثمارية للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والشركات العالمية الكبيرة والتي اصبح قسم منها على حافة الافلاس. ولهذا السبب يمكن ان تنخفض نسبة اهتمام شركات النفط والطاقة العالمية بدخول السوق العراقية. الامر الذي سيؤثر في خطط القيادة العراقية في إعادة الاعمار.

لا يتوقع في الوقت القريب استقطاب الاستثمارات الغزيرة في المشاريع ذات المخاطر الكبيرة وخاصة مشاريع النفط العراقية لانه لا يزال يعتبر الوضع في العراق غير مستقر، ومن جهة اخرى تتطلب عمليات الاستثمار زيادة الانتاج النفطي وتخصيص اموال اضافية ضخمة بغرض ضمان الأمن لمثل هذه النشاطات. وبرغم هذا التشاؤم فقد وقعت بعض الشركات الهندية والصينية والروسية عدة عقود مع العراق. وعلى سبيل المثال نجحت شركة CNPC الصينية في اعادة التفاوض مع الحكومة العراقية لاحياء عقدها القديم، وبالفعل تمكنت في شهر آب الماضي من التوصل الى صيغة عقد جديد وتم توقيع الاحرف الاولى للعقد. كما اعلنت شركة لوك أويل الروسية استعدادها لتطوير حقل غرب القرنة -٢، مؤكدة انها صاحبة الاولوية في تطوير هذا الحقل لأنها اعدت دراسات تفصيلية وتستطيع تطويره بصورة سريعة، مستشهدة بكونها عملت في العراق وفي منطقة الشرق الاوسط وتمتلك خبرة كبيرة في المنطقة. ويؤكد خبراء النفط في العالم ان شركة لوك اويل تتمتع بامكانات مالية كبيرة ما يجعلها تنفذ التزاماتها حتى في ظروف الازمة المالية. في نفس الوقت يرى هؤلاء الخبراء ان شركة لوك اويل الروسية من افضل الشركاء واقواهم بالنسبة للعراق، بسبب وجود العلاقات التأريخية الوثيقة بين البلدين.

هذا الامل يدعو الى المزيد من الحذر كما يدعو الى ان تكون للعراق نظرة موضوعية واجراءات في السياسة الاقتصادية تساهم في تدارك الازمة او في الاقل تخفيفها الى ادنى مستوى. كما ان النظرة الموضوعية تتطلب ايجاد صيغ اكثر مرونة فيما يخص تشجيع الاستثمار وخاصة مع الشركات الكبرى التي تملك استعدادا للمغامرة.

من المؤكد ان الازمة المالية العالمية لن تمر بسرعة، كما ان تداعياتها الخطيرة ستكلف غاليا اذا لم ينتبه العراق الى علاقاته مع الدول الكبرى مثل الصين والهند وروسيا، فهذه الدول تمتلك قدرات مالية عظيمة وشركاتها تنظر الى العراق باهتمام كما انها بحكم التاريخ وبالاخص الشركات الروسية العظمى ترى ان هناك امكانية للمجازفة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com